مركز مؤشر الأداء
Performance Index Center
KAFA'A | كفاءة

دراسة

واقع حال التعليم في الأردن

2024/2023

مركز مؤشر الأداء | كفاءة

عمان، الأردن

يناير/ كانون الثاني 2025

مركز مؤشر الأداء | كفاءة – هاتف: 4018726 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941 ، الأردن

Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

تم إعداد هذه الدراسة ضمن أنشطة المركز لتدريب وتأهيل الشباب

بمهارات مراقبة وتقييم الأداء بدعم من المؤسسة الأوروبية للديموقراطية

الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الدراسة، أو أي جزء منها أو تخزينهما في نطاق استعادة المعلومات،

أو نقلهما بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المركز.

فريق العمل

المشرف العام

معاذ الدهيسات

فريق البحث

هيلدا الكبريتي

ليان عطية

كنان المبيضين

عبدالله القبيلات

حسين الثبتة

الفهرس

الملخص التنفيذي 5

المقدمة 7

الباب الأول: المراحل التعليمية في الأردن 9

الباب الثاني: القضايا التي تحكم التعليم في الأردن 15

الباب الثالث: ملامح بيئة التعليم في الأردن 19

الباب الرابع: المناهج في الاردن 22

الباب الخامس: التعليم المهني في الأردن 25

الخاتمة والتوصيات 27

المراجع 29

الملخص التنفيذي

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة واسعة من المصادر المحلية والدولية لضمان دقة المعلومات وشمولها، بما في ذلك تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبيانات وزارة التربية والتعليم في الأردن. حيث تم إجراء تحليل إحصائي للبيانات لتحديد مؤشرات الأداء التعليمي، كنسب النجاح والتسرب المدرسي، ومدى تدرج التغير في مؤشرات التحاق الاطفال بالمؤسسات التعليمية. فقد أظهرت النتائج زيادة في نسبة التحاق الأطفال برياض الأطفال من 63.6٪ إلى 65.1٪ بين عامي 2020 و2022، تغيرات رقمية قد تبدو بسيطة شكلاً لكنها في الميدان تعني عشرات الآف الطلبة، يقابلهم تضاعف الحاجة لبنى تحتية وكوادر مدربة ومناهج مطورة تواكب التغيرات وتقرأ المستقبل.

كما ارتفع معدل الاستيعاب في التعليم الأساسي ليصل إلى 90٪، هذه الارقام قابلها توسع في خيار عمل المدارس ذات الفترتين الصباحية والمسائية، وزيادة في اعتماد التعينات على نظام التعليم الاضافي وهي كوادر تحتاج للتدريب والتأهيل، كما ارتفع منسوب شكاوى نقص توفير المناهج بوقتها، وفي سياق التحديات التي تحتاج لمزيد من العمل لا تزال تحديات التحاق الفتيان والأطفال ذوي الإعاقة هي الأبرز.

كما أوضحت الدراسة أن 38٪ فقط من المدارس حققت مستوى أداء مقبول، مع تغيرات في محتوى المناهج ما زالت بحاجة لمزيد من الدراسات في تقييم الأثر قبل تقديم حكم دقيق قبل وصف هذه التغيرات بالإيجابية أو السلبية، ويبرز في معرض الحديث عن المناهج صراع بين المركز الوطني لتطوير المناهج وإدارة المناهج بالوزارة يظهر اعلامياً كل عام ضمن موجة غضب رافضة للتغيرات بغطاء شعبي، وهناك صدام فكري و قانوني بين الطرفين بحاجة للتأطير، ولعل اخطر ما ينتجه هذا الصراع هو تمدد وهيمنة ما يعرف بالمنهاج الخفي حيث يتم تجاوز المحتوى المعرفي المقرر واستبداله بعدة طرق ديناميكية اخرى.

وعلى صعيد الحواضن المؤثرة في المجال التعليمي والتربوي والثقافي فقد تراجع دور الأسرة لصالح الشبكة الالكترونية، وبات الطالب يقضي وقت اطول في الفضاء الالكتروني وهو ما انعكس على باقي الحواضن الاجتماعية والإنسانية المؤثرة مثل الأندية والاصدقاء والجيران، كما ارتفعت نسبة التحول الى التعليم الهجين الذي يجمع بين التعليم المدرسي والالكتروني وهو ما دفع لتراجع دور المعلم في المدرسة لصالح ما يعرف بالمنصات الالكترونية الخاصة والتي يتم الاشتراك بها من خلال بطاقات دفع الكترونية ويصل حدود سعر البطاقة للمادة الواحدة الى ثمانين دينار للفصل الواحد. ولا يوجد نص تشريعي يؤطر هذه الحالة المستحدثة، كل ذلك دفع الى اتساع الفجوة الرقمية والتكنولوجية في مجال التعليم الحكومي.

ومن جهة أخرى، يبقى ضعف تأهيل المعلمين والدافعية من القضايا الأساسية التي تتطلب اهتمامًا. لذلك، اقترحت الدراسة زيادة التمويل الحكومي الرشيد المرتبط بخطط تنفيذية واضحة مرتبطة بأهداف مدروسة وفق معيار زمني مثل تدريب نوعي وحقيقي وفعال للمعلمين ووضع خطة تنفيذية لعملية التحول نحو التعليم المهني وفق جدول زمني، وبحسب مشروع الموازنة تلتزم الحكومة خلال العام الدراسي القادم بتدريب ما يقدر بـ اثني عشر ألف معلم ضمن برنامج تدريب ينتهي بتدريب ستين ألف معلم خلال السنوات الخمسة القادمة وهو ما يعني تدريب تراكمي لما يقدر نسبته ثمانين بالمئة من المعلمين العاملين في القطاع التعليمي.

وفي مجال تحديث المناهج ترصد الدراسة غياب رؤية تعليمية واضحة تنتهي ببناء طالب مدرك لخطوته القادمة بعد انتهاء سنوات المدرسة، فنجد أن القطاع التعليمي يخرج سنوياً عشرات الآف الطلبة لسوق عمل لا يستوعب منهم الا نسبة ضئيلة وبذلك تحولت المؤسسات التعليمية إلى منتج ومساهم رئيسي في المشكلة وليست طرفاً في معادلة الحل، حيث لا تخضع المناهج لرؤية وطنية شاملة تستهدف بناء منظومة تعليمية شاملة توازي خطط الدولة التنموية المستقبلية التي تسعى وتطمح لبلوغها سواء كانت هذه الرؤية صناعية، او زراعية، أو سياحية، أو مهنية. بحيث يعي الطالب خلال الاثنتي عشر سنة تعليمية التي يمر فيها ضمن هذه المناهج بماهية مسارات حياته العملية بشكل مبكر ولا يتفاجأ بتحديد مستقبله في لحظة تقديم طلب القبول الموحد للجامعات.

وللوصول لهذه الرؤية التعليمية الشاملة يرافقها العمل على إدخال نظام تقييم دوري لتعزيز جودة التعليم في الأردن وقياس أثر المعرفة المحقق في كل عام.

كما ترصد الدراسة غياب الإشارة الى بناء المواطن المنتمي لقيم المواطنة والمدنية ضمن فلسفة التعليم في المجال الفكري والتي رصدت على هذا الترتيب بحسب موقع الوزارة الالكتروني:

1. الايمان بالله تعالى
2. الايمان بالمثل العليا للامة العربية
3. الاسلام نظام فكري سلوكي يحترم الانسان ويعلي من مكانة العقل ويحض على العلم والعمل والخلق
4. الاسلام نظام قيمي متكامل يوفر القيم والمبادئ الصالحة التي تشكل ضمير الفرد والجماعة
5. العلاقة بين الاسلام والعروبة علاقة عضوية

المقدمة

يعتبر التعليم في الأردن أحد الركائز الأساسية التي نجحت الدولة الأردنية من خلالها إلى تحقيق التنمية المستدامة منذ تأسيس إمارة شرق الأردن. ويعي أي متابع للقطاع التعليمي الأردني كيف أولت القيادة والحكومات على مدار أكثر من مئة عام من عمر الدولة اهتمامًا كبيرًا بهذا القطاع، إيمانًا منهم بأن التعليم هو الوسيلة الرئيسية لبناء مجتمع متقدم واقتصاد قوي.

نحن اليوم أمام واحد من اكبر قطاعات الدولة الذي يستأثر بأكثر من ثلث ميزانية القطاع العام وينتظم في سجلاته ما يقدر 96 ألف معلم بحسب ما هو مرصود على جدول التشكيلات، يوازيه ما يقارب 20 ألف معلم ضمن جداول التعليم الإضافي وفي آخر وثائق التحديث على مستوى الدولة الأردنية التي اطلقت تحت شعار "مستقبل أفضل" والتي تعرف وطنياً برؤية التحديث الاقتصادي تتصدر الرؤية كلمات جلالة الملك من خلال قوله: "نريده مستقبلا نستعيد فيه صدارتنا في التعليم"، ويمكن من خلال تحليل تفاصيل الرؤية أن نرصد مجموعة اشارات تدفع نحو ضرورة التركيز على جودة التعليم والاستثمار في الموارد البشرية كشرط موازي لعملية التطوير التي تسعى له الدولة في كل القطاعات، مع اشارات لتوجيه المؤسسات المسؤولة لمزيد من العمل على مواكبة أساليب التعليم الحديثة.

وعلى الرغم من التقدم المشهود الذي أنجزه قطاع التعليم في المملكة على مر العقود، إلا أنّ النظام التعليمي في الأردن يواجه اليوم تحديات عدة، مثل تراجع البنى التحتية، حيث قررت الحكومة لمواجهة ذلك، بناء خمسمئة مدرسة خلال الخمس سنوات المقبلة بحسب خطاب رئيس الوزراء في معرض كلمة الموازنة العامة أمام مجلس النواب الأردني بتاريخ 1-كانون أول-2024، مع الإشارة الى خطة هدفها الاستغناء عن المدارس المستأجرة.

ويسجل ايضاً في سياق التحديات نقص الموارد المادية والبشرية، كعدم كفاية المعلمين المؤهلين وقلة الحوافز لهم، وتراجع دور الأسرة في العملية التعليمية واتساع الفجوة الرقمية الإلكترونية، الذي يوازيه ضعف في الأنشطة الثقافية وغياب الخطط التنفيذية الحقيقية القابلة للتنفيذ والمرتبطة بجدول زمني والخاضعة لسجل تقييم واضح، يضاف لذلك الإغراق في التعامل مع نتائج المشاكل دون البحث في جذورها.

كما تُوجه انتقادات للمنهج الدراسي لعدم مواكبته التطورات الحديثة واحتياجات سوق العمل وعدم قدرته على استثارة التفكير الحر والجماعي، بالإضافة إلى مشكلة العنف المدرسي الذي يؤثر على بيئة التعلم وكفاءة الطلاب.

أما في الجامعات، فتظهر تحديات تتعلق بجودة التعليم في بعض التخصصات وتأخر الاعتماد الأكاديمي للبرامج. كما يعاني خريجو الجامعات من صعوبة في الحصول على وظائف مناسبة لتخصصاتهم، مما يشير إلى فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق وهو ما ينعكس بوضوح من خلال أرقام البطالة في فئة الشباب الجامعي التي تقدر بأربعمائة وخمسين ألف عاطل عن العمل.

وتسعى الحكومة إلى مواجهة هذه التحديات من خلال خططها وبرامجها التي تم رصدها مثل خطة تحديث القطاعات الحكومية والخطط المعدة للتحديث والتطوير التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم وتوسيع نطاقه، مع التركيز على التعليم المهني والتعليم الرقمي والتكنولوجي لضمان توفير تعليم عالي الجودة لجميع الطلاب بغض النظر عن ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية. وبالتالي، يتضح أن التعليم في الأردن يمثل حجر الزاوية لبناء مجتمع معرفي قادر على مواجهة التحديات وهو مفتاح الحل للأزمة الاقتصادية المزمنة التي تعاني منها المملكة نظراً لارتكاز مركز ثقل الدولة الأردنية على رأس المال البشري وجوهر قوة رأس المال البشري الحقيقي هو التعليم عالي الجودة.

المنهجية

استندت هذه الدراسة إلى منهجيات علمية متنوعة فيما شملت الأدوات المتبعة للاطلاع على مؤلفات، ودراسات، ومقالات عالمية ومحلية. استخدم المنهج التوثيقي المكتبي والمنهج الإحصائي الذي تناول الدراسات المسحية والاستطلاعات ودراسات الرأي العام كما تم الاستعانة بأدوات جمع البيانات ومعالجتها من خلال رصد مجموعة متنوعة من المصادر المحلية والدولية لضمان دقة المعلومات وشمولها، بما في ذلك تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبيانات وزارة التربية والتعليم الأردنية، ودراسات البنك الدولي، بالإضافة إلى أبحاث تتعلق بجودة التعليم في الأردن.

تم تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية وصفية لفهم الاتجاهات العامة، مثل نسب النجاح والتسرب المدرسي، وتقييم أداء الطلاب في الاختبارات الدولية، مع الاعتماد على البيانات الكمية من المسوح الإحصائية والتقارير الرسمية لتحديد مؤشرات الأداء التعليمي. وتم اختيار المؤشرات بناءً على قدرتها على عكس التحديات الرئيسية التي يواجهها النظام التعليمي في الأردن، مثل ضعف جودة التعلم، نقص الكوادر المؤهلة، قلة الإمكانيات التعليمية، ومعدلات التسرب المدرسي.

كما تمت مقارنة الوضع التعليمي في الأردن مع عدة دول عالمية للاستفادة من الحلول التي اتبعوها لتطوير التعليم؛ بحيث تساعد المؤشرات التي تم اختيارها في تحديد نقاط الضعف الأساسية في النظام التعليمي الأردني، مما يسهل معرفة المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير.

الباب الأول: المراحل التعليمية في الأردن

يعتمد تصنيف المؤسسات التعليمية من حيث مراحلها بحسب النظام التعليمي إلى الأنواع التالية:

مرحلة رياض الأطفال ومدتها سنتان على الأكثر.

مرحلة التعليم المدرسي:

- الأساسي، ومدتها عشر سنوات، يكون فيه التعليم إلزامي ومجاني في المدارس الحكومية
- الثانوي، ومدتها سنتان، يلتحق به الطلبة وفق قدراتهم وميولهم.

التعليم العالي للجامعات والكليات: وهو التعليم في المستوى الثالث بعد انهاء متطلبات الثانوية العامة.

1.1 ما قبل المدرسة (رياض الأطفال):

مفهوم ما قبل المدرسة في الأردن يشير إلى المرحلة التعليمية التي تسبق دخول الطفل إلى الصف الأول الابتدائي، ويشمل عادةً الفئة العمرية بين 4 و6 سنوات، حيث يتمثل الهدف الرئيسي من التعليم ما قبل المدرسة في إعداد الأطفال للتعليم المدرسي من خلال تطوير مهاراتهم الاجتماعية، اللغوية، الحركية، الإدراكية، وتزويدهم بالأساسيات الأولية التي تساعدهم على النجاح في مراحل التعليم اللاحقة.

أما بالنسبة للتعريف القانوني، فإن مرحلة ما قبل المدرسة تُعتبر ضمن إطار التعليم غير الإلزامي؛ حيث تُشرف وزارة التربية والتعليم على تنظيم هذه المرحلة وتطوير معايير جودة رياض الأطفال، واعتماد المؤسسات التعليمية الخاصة برياض الأطفال وفقاً لمعايير معينة لضمان توفير بيئة تعليمية مناسبة وآمنة للأطفال، ويتم التحضير خلال الفترة المقبلة للتحول نحو إقرار اجبارية التعليم لهذه الفئة. نصت مبادرات برنامج التحديث لقطاع التعليم على التوسع في استيعاب الأطفال دون السادسة بما يضمن جودة التعليم والرعاية من خلال تنفيذ برنامج الاستيعاب الكامل لرياض الأطفال الثانية kg2 بحلول العام 2026، حيث إن هناك حاجة لـ 2600 غرفة صفية من أجل استيعاب 200 ألف طفل وطفلة. يرافق ذلك بحسب توصيات التخطيط الاستراتيجي للعام 2023 /2024 تطوير إطار مرحلة رياض الأطفال kg1، وإجراء المرحلة التجريبية في العام 2024/ 2025.

وبمراجعة قانون الموازنة للعام 2025 نجد أن التوسع في مجال حصول الاطفال في مرحلة الطفولة المبكرة على فرص تعليمية يتسيد الأهداف الاستراتيجية للوزارة. فنظراً للتغيرات الكبيرة التي طرأت على المجتمع الأردني، وتراجع نسب الأسر الممتدة حينما كانت رعاية الأطفال تتم ضمن نظام أسري واسع وبيئة اجتماعية تشاركية تشمل منظومة الجيرة والحي، وبتوسع مفهوم الأسرة النووية وازدياد اعداد النساء العاملات وتغير انماط الحياة، باتت الأسر التي ينخرط فيها الأب والأم في مجال العمل تشكل نسبة مرتفعة من فئات المجتمع. هذا الشكل الجديد للمجتمع ترتب عليه متطلبات متغيرة؛ مثل انشاء دور حضانة للأطفال اثناء فترة عمل ارباب الأسر، وضرورة التعامل مع شريحة الاطفال دون سن المدرسة لذات الفئة الاجتماعية. هذا التغير انعكس بشكل مباشر على قطاع التعليم وجعل انتقال مؤسسة رياض الأطفال من حالة ترف الى سياق اجباري لتنظيم التغير الكبير، وساهم في تسريع هذا الفهم التغيرات الكبيرة في معايير وعي وإدراك الطفل عالمياً وعولمة مفاهيم التعليم.

باستعراض التعليمات الخاصة برياض الأطفال الحكومية رقم (2) لسنة 2015 نلاحظ أن أهداف التعليم في رياض الأطفال ترتكز على:

- تنمية المهارات الأساسية لدى الأطفال في المجالات الاجتماعية، والعاطفية، والمعرفية.
- تعزيز حب الاستكشاف والتعلم الذاتي والتفاعل الإيجابي مع البيئة المحيطة.
- تطوير مهارات اللغة والتواصل، وتعزيز القيم السلوكية الإيجابية مثل التعاون والاحترام.

وهي مهارات كان يتكفل بغرسها الأسرة والمجتمع سابقاً وبتغير الانماط الاجتماعية الكبيرة تم توكيلها لوزارة التربية والتعليم، وبمراجعة معطيات هذه المرحلة يمكن القول بأننا أمام أكثر من تحديين رئيسيان الأول معرفي والثاني انساني تربوي. وبالحديث عن التحدي المعرفي، نتكلم عن فضاءات العولمة المفتوحة التي شكلت طرق قياس متقاربة لمدى معرفة الطفل، هذه المعايير باتت عابرة للحدود وغيرت من أسس التقييم القديمة، فلم تعد مهارة القراءة انجاز يعتد فيه في الصف الأول الابتدائي بل يجب انجازه في مرحلة مبكرة.

كما أن اللغة الإنجليزية باتت أداة معرفة وليست مجرد مادة يتعلمها الطفل، ونظراً لاشتباك هذا الجيل مع التكنلوجيا فقد تحولت الرقمنة الى باب يعيه الطالب قبل دخول المدرسة، وبات كثير من الاطفال يتعاملون مع مصادر معرفة متنوعة قبل المرور بالمدرسة. تغيرات كبيرة في مدخلات التعليم توضح أن الوزارة لم تستطع مواكبتها واستيعابها ضمن خطط تطوير التعليم في حينه حتى اصطدمت بحتمية التغيير، وهو ما أنتج فجوة معرفية بين الطلبة الذين امتلكوا القدرة على استخدام التكنلوجيا مقارنة مع البيئات الأقل حظاً في هذا المجال. فعلى سبيل المثال تهدف الاستراتيجية الوطنية للقراءة في الأردن إلى تحسين جودة التعليم في مراحل الطفولة المبكرة، ويشمل ذلك التركيز على تطوير مهارات القراءة لدى الأطفال في رياض الأطفال والصفوف المبكرة، وهنا تشير عدة تقييمات ودراسات إلى تحديات في نتائج رياض الأطفال في الأردن ومدى فعالية الفترة التحضيرية للتعليم.

فقد أظهرت دراسة أعدتها دائرة الإحصاءات العامة في 2017 أن حوالي 30٪ من الطلاب الملتحقين بالصف الأول غير مستعدين للتعلم بشكل كامل، مما يعكس فجوات في الجاهزية التعليمية الناتجة عن قصور في البرامج التحضيرية قبل المدرسة. كما بينت دراسات أخرى أن هناك قصوراً في مهارات القراءة والكتابة لدى الأطفال، حيث تم قياس استعداد الأطفال للقراءة والكتابة والحساب في عمر ما بين 3 و5 سنوات، ووجد أن 38٪ فقط منهم كانوا "على المسار الصحيح".
تشير هذه النتائج إلى أن الفترة التحضيرية تلعب دورًا هامًا، لكن فعاليتها تتطلب تحسين المناهج، وتدريب المعلمين، وتوفير بيئة تعليمية ملائمة لرفع مستوى الجاهزية.
التصريحات الرسمية في الأردن ترصد وجود رغبة قوية في تحويل مرحلة رياض الأطفال إلى مسار إلزامي، حيث يعد التعليم المبكر خطوة حاسمة لتحسين جودة التعليم. ومع ذلك، هناك عدة عوائق قد تؤخر انفاذ هذا القرار، منها الحاجة إلى التمويل الكافي، وتوفير الموارد اللازمة مثل الصفوف الدراسية والمعلمين المؤهلين، كما تبرز التحديات الثقافية والاجتماعية التي قد تجعل بعض الأسر تتردد في تسجيل أطفالها في رياض الأطفال.
بعد مراجعة الملفات الرسمية وخطط الوزارة نجد أن الحكومة الأردنية قد أعلنت عن خطة تدريجية لتحقيق هذا الهدف، حيث تم تحديد عام 2025 كموعد مستهدف لإلزامية تعليم رياض الأطفال لجميع الأطفال في سن خمس سنوات. وبحسب ما هو منشور تهدف هذه الخطط إلى زيادة نسبة الملتحقين من 36٪ إلى مستويات أعلى.

يتطلب تنفيذ هذا القرار الى مضاعفة الجهود والتحضيرات وإدراك عام لأهمية السير بهذا القرار وإدراك لمدى التغيرات المؤسسية والاجتماعية والتغييرات في معايير قياس ذكاء ومعرفة الطفل عالميا، يوازي ذلك العمل على تحسين البنية التحتية التعليمية وتوفير الدعم والتمويل اللازمين ضمن خطة تنفيذية واضحة ومعلنة بكل شفافية وقابلة للتنفيذ ومبنية على أرقام احصائية حقيقية لعدد الأطفال والكوادر وتحضيرات البيئة التعليمية والإدارية وغيرها من لوجستيات. فبعد الاطلاع على معطيات رقمية لنظام التعليم في الأردن وبالحديث عن خطط قابلة للتنفيذ، يمكن ملاحظة الفجوة بين النصوص القانونية والأرقام والحقائق على أرض الواقع.

بالرغم من طموح الحكومة لتحسين التعليم، فإن البيانات الفعلية تظهر تحديات مستمرة في التنفيذ، حيث تظهر الإحصاءات أن نسبة الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي لا تزال منخفضة، بالرغم من وجود نصوص قانونية تشير إلى أهمية التعليم المبكر كحق من حقوق الأطفال، فقد تم تسجيل حوالي 36٪ فقط من الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة (رياض الأطفال)، ووجود نقص في البنية التحتية والمرافق اللازمة لاستيعاب جميع الأطفال في هذه المرحلة، يعيق تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجيات الوطنية.

1.2 المدرسة: أساسي وثانوي:

يقسم التعليم المدرسي في الأردن إلى مرحلتين:

أ- **التعليم الأساسي:** وهو كما أشرنا تعليم إلزامي ومجاني في المدارس الحكومية.

ب- **التعليم الثانوي:** غير الإلزامي ومدته سنتان، يلتحق به الطلبة وفق قدراتهم وميولهم ويتألف من مسارين رئيسين هما:

- مسار التعليم الثانوي الشامل الذي يقوم على قاعدة ثقافية عامة مشتركة وثقافة متخصصة أكاديمية او مهنية.
- مسار التعليم الثانوي التطبيقي الذي يقوم على الإعداد والتدريب المهني.

ويمكن تفصيل المراحل التعليمية المذكورة آنفاً بالسنوات كما يلي:

- **المرحلة الأساسيّة الدنيا (1- 3)**
- **المرحلة الأساسيّة المتوسطة (4- 6)**
- **المرحلة الأساسيّة العليا (7- 9)**
- **المرحلة الثانوية (10- 12)**

ففي الأردن وكما هو معلوم يتقاسم التعليم الحكومي والخاص تحقيق غاية التعليم، حيث تشير الأرقام إلى أن نسبة مدارس وزارة التربية والتعليم لإجمالي المدارس: 54.1٪، وعددها 4062 من اجمالي 7505 كما هو مبين في التقرير الاحصائي للعام الدراسي 2022-2023، وعدد المدارس المملوكة لوزارة التربية:3291 والمستأجرة 771، تشكل فيه نسبة المدارس المملوكة من الاجمالي 81.02٪، وهذا يشير الى أهم نقاط قوة وزارة التربية والتعليم، بتوفير بيئة تعليمية آمنة وشبكة بنى تحتية تراكمية مع بروز واضح لدور التعليم الخاص.

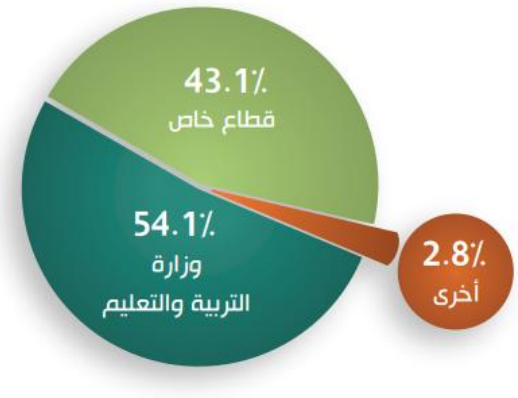

شكل رقم (1): توزيع المدارس حسب السلطة (التبعية)

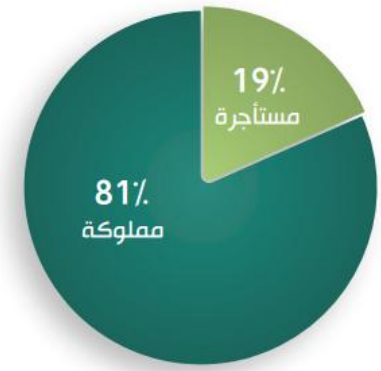

شكل رقم (2): نسبة المدارس المملوكة لوزارة التربية والتعليم والمستأجرة

ويعد مركز ثقل الوزارة هو رأس المال البشري الذي تتوكل برعايته، حيث يقدر عدد الطلاب في التعليم الأساسي (الذي يمتد من الصف الأول إلى الصف العاشر) بحوالي 1.5 مليون طالب، بينما في المرحلة الثانوية (الصف الحادي عشر والثاني عشر) هناك حوالي 600,000 طالب، وبحسب تقرير اليونيسف والذي يحمل عنوان "تعليم نوعي وشامل لكل طفل" فإن المملكة اقتربت من تحقيق هدفها المتمثل في التحاق كل طفل بمرحلة التعليم الابتدائي – بنسبة 97 ٪ من الأطفال في المدارس اليوم – وحافظ الأردن على المساواة بين الجنسين في التعليم منذ عام 1979.

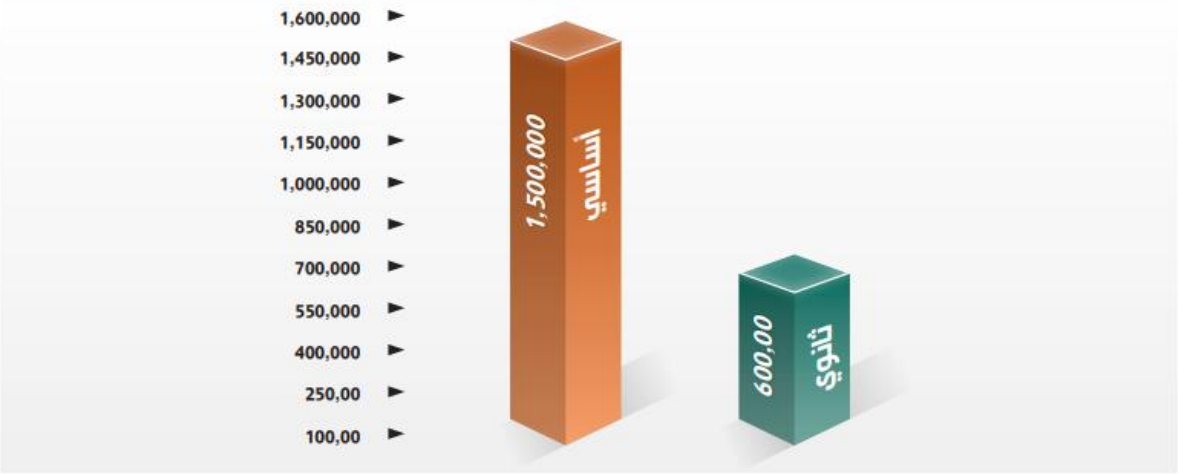

شكل رقم (3): عدد الطلبة في المرحلتين

أرقام مشهودة للأردن في قطاع التعليم والذي يقوم كما هو معلوم على ثلاثية الطالب والمعلم والمناهج بمفهومها الواسع الذي يشمل الكتاب والبيئة التعليمية ككل، مع عدم اغفال الإطار القانوني والتشريعي المناط تنفيذه لمنظومة إدارية مدربة. لذا فإن كل فئة من هذه المنظومة لها قضاياها التي تحتاج للمراجعة والتقييم لتعزيز ما هو مواكب لعملية التطور والتحسين وتجويد ما لا يتلائم مع الخطط المرسومة.

وبالحديث عن جودة المنتج التعليمي فإن فئة الطلبة في التعليم الأساسي تشهد تراجع كبير ومتسلسل فبحسب الاحصائيات فإن نتائج التعلم في الأردن ضعيفة، حيث يقرأ 70٪ من طلاب الصفين الثاني والثالث دون فهم (اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، 2016). وهذا ما يعرف بفقر التعليم، ويعرّف البنك الدولي فقر التعلم بأنه "النسبة المئوية للأطفال في سن العاشرة ممن لا يستطيعون قراءة قصة بسيطة وفهمها"، وهي الأرقام التي أكدها وزير التربية والتعليم الأردني عزمي محافظة في أكثر من تصريح رجح فيها أنّ نسبة فقر التعلم في الأردن ارتفعت من 52.5٪ التي كانت قبل جائحة فيروس كورونا إلى أكثر من 60٪، وهو ما أكدته كارثة تقرير الاختبارات القياسية الدولية للطلبة PISA، حيث حل طلبة الأردن بالتصنيف العام لعام 2022، في المرتبة 75 ضمن قائمة البلدان المشاركة (من أصل 81 دولة) ويعزى هذا الأداء الضعيف الى تراجع الأردن في مجالات الاختبار الثلاث (القراءة، والرياضيات، والعلوم).

وبمراجعة البيانات يمكن القول إن المسار الاستيعابي لإعداد الطلبة وخطط البناء والتوسع التعليمي تحقق غايتها، ولكن كل ذلك كان على حساب جودة المنتج التعليمي وهو ما كشفته الاختبارات الدولية مؤخراً.

وفيما يتعلق بالثانوية العامة فقد أعلنت الوزارة في نهاية عام 2024 عن الخطة الدراسية للنظام الجديد لامتحان الثانوية العامة "التوجيهي" في الأردن، ويقوم النظام على تقسيم الثانوية على مدار عامين، حيث سيقدم الطالب الجزء الاول من الثانوية العامة في نهاية الصف الحادي عشر والجزء الثاني في نهاية الصف الثاني عشر. ففي الصف الحادي عشر يدرس جميع الطلبة خطة دراسية موحدة تتضمن مباحث الثقافات المشتركة مثل التربية الإسلامية واللغة العربية والإنجليزية وتاريخ الأردن، عدا عن مبحث الرياضيات والعلوم بفروعه (الفيزياء، الكيمياء، علوم الأرض، العلوم الحياتية، ومبحث المهارات الرقمية). وفي نهاية الصف الحادي عشر تتقدم الطلبة للجزء الأول من امتحانات الثانوية العامة في مباحث الثقافات المشتركة، وهي التربية الإسلامية واللغتين العربية والإنجليزية وتاريخ الأردن. تعديلات ملحوظة وكبيرة في نظام الاختبارات، ولكن يبقى جذر المشكلة الحقيقي بدون علاج، فكما هو معلوم لا يرتبط تطوير التعليم بتعديل نمط الاختبارات وانما بجودة التعليم وربط فلسفة الوزارة برؤية الدولة وخططها التنموية، وهو ما يكون من خلال تحسين نسب الالتحاق نحو مسارات التعليم المهني والصناعي والزراعي وليس بالإمعان بتطوير ذات المنتج التعليمي.

1.3 التعليم العالي للجامعات والكليات:

ينتظم اليوم في الجامعات الاردنية نحو 400 ألف طالب، منهم 125 ألفا في الجامعات الخاصة، ونحو 50 ألف طالب وافد من 113 دولة. يشمل مفهوم التعليم العالي في الأردن الجامعات والكليات التي تقدم برامج دراسات جامعية ودراسات عُليا في مختلف التخصصات الأكاديمية والمهنية. حيث يشهد هذا القطاع في الأردن تطورًا مستمراً، ويُعد من أهم ركائز التنمية البشرية في البلاد، بالتالي يساهم بشكل كبير في تزويد السوق المحلي والدولي بالكوادر المؤهلة في مختلف المجالات.

تخضع جميع البرامج المذكورة لاعتماد خاص من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها قبل بدء التدريس فيها، وتظهر الإحصائيات تزايدًا ملحوظًا في عدد الطلبة الخريجين في جميع الجامعات الأردنية، سواء في الجامعات الحكومية أو الخاصة. وهذا يعكس التوجه نحو زيادة الإقبال على التعليم العالي في الأردن. فيما تؤكد الأرقام زيادة واضحة في أعداد الإناث مقارنة بالذكور في بعض الجامعات، مما يعكس تمكين المرأة في مجال التعليم العالي في الأردن.

وفي سياق ارتفاع أعداد الطلبة المنتسبين للجامعات الأردنية يمكن تسجيل قصة نجاح مؤسسي من خلال رصد أعداد الطلبة الدوليين المنتسبين للجامعات الأردنية حيث تشير الاحصائيات إلى العام الدراسي 2025/2024 إلى وجود انتظام 51647 طالبا وطالبة من 113 دولة حول العالم على مقاعد الدراسة في الجامعات الأردنية، وهو رقم ناتج عن مجموعة عوامل من أهمها الثقة التراكمية التاريخية التي يملكها التعليم الأردني اقليمياً ودولياً، والأهم من ذلك هو توظيف هذه المعطيات من خلال بناء شراكات بين الجهات المختصة بهذا الملف، فبحسب ملفات لجنة استقطاب الطلبة الوافدين يمكن رصد اتفاقيات تعاون بين وزارة التعليم العالي وهيئة تنشيط السياحة من خلال وحدة تنشيط السياحة التعليمية، حيث قامتا بإعداد استراتيجية وطنية لاستقطاب الطلبة الوافدين للأعوام 2023-2027 تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء. هذا النمط من التعاون والخطط التنفيذية هو من النماذج التي يجب تعميمها فيما يتعلق بالتشبيك بين مؤسسات الدولة لبناء رؤية شمولية لتحويل التحديات الى فرص.

التحديات المستقبلية:

تتصدر قضية كلف الرسوم الجامعية قضايا الطلبة وهو ما دفع لإيجاد صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية والذي يقدم منح (كاملة / جزئية) أو قروض دراسية للطلبة الأردنيين لمرحلتي الدبلوم المتوسط والبكالوريوس، ويتكون صندوق دعم الطالب من عدة صناديق ويؤدي الصندوق دور ايجابي وملموس لكنه اليوم يعاني من عجز مالي بلغ نحو 80 مليون دينار يقابله عجز في سداد القروض الدراسية يقدر بنحو 66 مليون. يلي ذلك ربط مخرجات الجامعات بسوق العمل فمع تزايد أعداد الخريجين، تبرز الحاجة إلى تحسين فرص التوظيف والتدريب العملي للطلاب، بالإضافة إلى تعزيز التخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل.

هناك جهود متزايدة في الجامعات الأردنية لمعالجة الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، فالعديد من الجامعات بدأت في تبني برامج تدريبية قصيرة الأمد لتزويد الطلاب بالمهارات العملية التي يطلبها سوق العمل. على سبيل المثال، يوجد برامج تدريبية ودورات متخصصة بالتعاون مع القطاع الخاص لتأهيل الطلاب في مجالات مثل البرمجة، التسويق الرقمي، وغيرها من المهارات الرقمية. كما أن بعض الجامعات والمنظمات قامت بتوفير فرص تدريب مهني وفرص عمل من خلال برامج تدريبية وتوظيفية، مما يعزز من فرص الطلاب في الحصول على وظائف بعد التخرج.

أما بالنسبة للخطط طويلة الأمد، فقد بدأت بعض الجامعات بتحديث مناهجها الدراسية لتشمل المهارات الرقمية، التفكير النقدي، وحل المشكلات. كما يتم التركيز على بناء شراكات بين الجامعات والسوق المحلي لتحديث البرامج الدراسية وتعزيز التدريب العملي من خلال فترات تدريبية (Internships) داخل الشركات. مثال على ذلك، برنامج التدريب الجامعي الذي تنظمه غرفة التجارة الأمريكية في الأردن (AmCham-Jordan)، والذي يربط بين الجامعات والشركات لتوفير فرص التدريب العملي. فتعمل هذه البرامج على دمج الطلاب بشكل عملي في سوق العمل، مما يساعدهم على اكتساب المهارات اللازمة ويزيد من فرصهم في التوظيف.

وبالنظر إلى التقرير الربعي حول معدلات البطالة بالمملكة والصادر عن دائرة الإحصاءات العامة للربع الثاني من عام 2024، نستعرض أهم النتائج:

فيما يخص تحليل استهداف الجامعات لقطاع التكنولوجيا من خلال برامج التدريب المهني، يمكن ملاحظة أن هناك توجهًا متزايدًا نحو دعم هذا القطاع، إلا أن الجامعات قد واجهت بعض التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والمناهج المؤهلة. ففي كثير من الحالات، انخرطت الجامعات في برامج التدريب والمشاريع التي تستهدف التكنولوجيا دون تجهيز بيئة ملائمة أو تطوير الكوادر المؤهلة لدعم هذه المبادرات. فنجد أن معظم الجامعات في المملكة لا تعتمد برامج قياس الفجوة ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل (Skills Gap Analysis)، وحتى إن وجد لا يقابله خطط تنفيذية قصيرة الأمد تتبنى حزمة برامج تدريبية متخصصة لسد الفجوة، ولا يوجد خطة موازية طويلة الأمد تستهدف تعديل برامج ومناهج الجامعة ضمن رؤية استراتيجية تواكب المستقبل، بحيث نخلص في النهاية الى معادلة متوازنة تركز على دمج مخرجات التعليم بسوق عمل الحاضر والمستقبل.

وبحسب ما تم رصده من بيانات نجد أن كثير من الجامعات بدأت في استحداث برامج لمواكبة حركة السوق بدون الاستعداد الكافي من حيث البنية التحتية أو المناهج كما يلاحظ ذلك في برامج الأمن السيبراني والمعلومات. كما أن العديد من الجامعات انطلقت في مشاريع التعاون مع الشركات دون أن يكون لديها تصور متكامل حول كيفية دمج التكنولوجيا في التعليم، مما يعوق فاعلية هذه البرامج ويقلل من تأثيرها طويل الأمد. ومع ذلك، هناك بعض المبادرات الناجحة التي تسعى لتحسين هذا الواقع، مثل شراكات الجامعات مع شركات تكنولوجيا عالمية، بهدف تحسين البيئة التعليمية وتوفير تدريب عملي أكثر تطورًا.

الباب الثاني: القضايا التي تحكم التعليم في الأردن

2.1 المعلمون:

يواجه المعلمون في الأردن عدة قضايا تؤثر على أدائهم ودورهم في العملية التعليمية، ومن أبرز هذه القضايا:

- **الأجور والمزايا المالية:** شهد العالم موجة تضخم تبعت أزمة كورونا عصفت بكل قطاعات المعيشة وهو ما انعكس على تغير القدرة الشرائية، ففي الأردن، انعكس ذلك بشكل مباشر على كل موظفي القطاع العام بما فيهم المعلمين الذين يعانون اليوم من تدني رواتبهم مقارنة بتكاليف المعيشة، مما يؤثر على استقرارهم المادي والذي ينعكس سلباً على مهنيتهم.

- **التدريب والتطوير المهني:** يفتقر بعض المعلمين إلى برامج تدريب وتطوير متقدمة تتناسب مع احتياجاتهم واحتياجات التعليم الحديث المبني على التفكير الحر والناقد، مما يجعلهم غير مهيئين بالكامل للتعامل مع التغيرات في المنهاج وطرق التدريس الحديثة.

- **الاكتظاظ في الفصول:** فكثافة الطلاب العالية في الفصول الدراسية، مما يؤثر على جودة التعليم وصعوبة توفير الاهتمام الفردي.

- **الضغط المهني والنفسي:** يتعرض المعلمون لضغوطات متزايدة نتيجة تراكم المهام الإدارية والإشرافية الشكلية بالإضافة إلى مسؤولياتهم التعليمية، ولما أثر على صحتهم النفسية ومستوى أدائهم.

- **الترقيات والمسار الوظيفي:** يواجه بعض المعلمين غياب مسار واضح للتطوير الوظيفي والترقيات، فيما يوصف مسار الرتب المعتمد حالياً بغير المجدي، ما يقلل من دافعيتهم للاستمرار وتحقيق الإنجازات.

- **التقدير الاجتماعي:** بالرغم من أهمية دور المعلم، إلا أن التغيرات التكنولوجية وظهور انماط التعليم الهجين والالكتروني ومنصات التعليم الالكترونية جعلت محورية دور المعلم تتراجع، ما بات يشكل اليوم شعور لدى البعض بعدم الحصول على التقدير الكافي من المجتمع نتيجة عدم ادراكهم للتغيرات.

- **التكنولوجيا في التعليم:** تواجه فئة كبيرة من المعلمين تحديات في التكيف مع التقنيات الحديثة ونظم التعليم الإلكتروني، خاصة في ظل تزايد الاعتماد على التعليم عن بعد.

- **البحث عن الاستقرار الوظيفي:** يعاني بعض المعلمين العاملين بعقود مؤقتة أو ما يعرف بالتعليم الاضافي من عدم الاستقرار الوظيفي، ما يزيد من قلقهم بشأن مستقبلهم المهني.

- **تدني الأجور في مدارس القطاع الخاص:** يعاني فئة كبيرة من معلمي المدارس الخاصة من تدني اجورهم وبخاصة المعلمات فيما يرصد في عدة مدارس عملية تلاعب بالعقود وفجوة بين الراتب المسجل على العقد والذي يتم تسليمه، وفي كثير من الحالات يتم انهاء عقود المعلمين في فترة العطلة الصيفية لتوفير رواتب شهور العطلة لصالح المدرسة وحرمان المعلم منها.

2.2 قضايا إدارة وتخطيط:

1. **الهجرة إلى القطاع الخاص أو الخارج:** يبحث بعض المعلمين عن فرص عمل أفضل سواء في القطاع الخاص داخل الأردن أو في دول أخرى، بسبب ضعف الأجور في القطاع الحكومي. مما يؤدي إلى تراجع عدد المعلمين ذوي الخبرة في المدارس الحكومية.
2. **التقاعد المبكر:** يلجأ بعض المعلمين إلى التقاعد المبكر نتيجة الضغوط المهنية والنفسية، خاصة في ظل صعوبة ظروف العمل وكثافة الفصول، ومنهم من يلجأ لذلك للتفرغ للعمل الحر غير المشمول بمظلة الضمان الاجتماعي بهدف تحسين الدخل. الأمر الذي ينعكس إلى نقص مفاجئ في الكوادر التدريسية ذات الخبرة.
3. **التزايد المستمر في أعداد الطلاب:** نتيجة للنمو السكاني المرتفع وما رافقه من لجوء للسوريين، شكل ذلك ضغطًا إضافيًا على نظام التعليم، في ظل عدم القدرة على توظيف أعداد كافية لتغطية جميع المدارس.
4. **التوزيع غير المتكافئ للكوادر:** تعاني بعض المناطق، خاصة المناطق النائية والريفية، من نقص أكبر في المعلمين بسبب تفضيل المعلمين العمل في المناطق الحضرية التي توفر لهم ظروفًا معيشية وخدمية أفضل.
5. **ضعف التخطيط والتوظيف:** قد يؤدي عدم وجود خطط توظيف واضحة تستجيب لاحتياجات المدارس من المعلمين إلى حدوث فجوات في عدد الكوادر، ما يجعل من الصعب سد هذه الفجوات بشكل سريع، وهو ما نتج عنه التوسع في عملية تعيين المعلمين ضمن نظام التعليم الإضافي.
6. **نقص التخصصات المطلوبة:** يبرز نقص ملحوظ في بعض التخصصات التعليمية كاللغات الأجنبية والعلوم، حيث يصعب أحيانًا العثور على عدد كافٍ من المعلمين المؤهلين لتدريس هذه المواد.
7. **الإدارة التعسفية في التعليم:** وتشمل حزمة أمور مثل التقييمات غير العادلة والعقوبات المتشددة وغياب الدعم المهني والتركيز على النتائج الأكاديمية فقط والتسلط الإداري.

2.3 الطلاب وقضاياهم:

الضغوط الدراسية:

في ظل تغيرات كبيرة في مصادر حصول الطالب على المعرفة نتيجة التطور الهائل في التكنلوجيا الاتصالات يواجه الكثير من الطلاب اليوم صعوبة في التوفيق بين المهام والاختبارات ودروس التقوية والحصص الالكترونية عبر المنصات المختلفة، وهي حالة مستحدثة ترفع من معدلات التوتر والضغوط على الطالب وأسرته يمكن علاجها من خلال تدريب الطلبة وأسرهم على إدارة الوقت.

القضايا النفسية والصحية:

- القلق والاكتئاب: يصنف الاكتئاب كقاتل صامت وقد برز حديثاً كمؤثر مباشر على حياة الطلبة نظراً لتوسع هيمنة الشبكة الإلكترونية على وعي الطلبة وتشكيل فهمهم وهذا التحدي اليوم يستحق التوسع في عمل المرشدين النفسيين داخل قطاع التعليم من المكاتب الى منصات التواصل الاجتماعي.
- قضايا الصحة البدنية والتغذية: تأثر التعليم في الأردن بعد توقفه وجاهياً في المملكة خلال فترة كورونا وهو ما انعكس على تغير في أنماط حياة الطلبة، فتراجعت أنشطتهم البدنية، وظهور لمشاكل ارتفاع الوزن نتيجة الجلوس لفترات طويلة وزيادة الأنشطة غير الصحية. بالإضافة إلى سوء التغذية واعتماد الوجبات غير الصحية في المقاصف المدرسية.

التنمر والعلاقات الاجتماعية:

يواجه بعض الطلاب التنمر من قبل زملائهم، سواء كان جسديًا أو لفظيًا أو إلكترونيًا، مما يؤثر على ثقتهم بأنفسهم وصحتهم النفسية. ويعد التنمر أحد تحديات جيل (z)، فيؤدي التنمر الى صعوبات في بناء العلاقات ورغبة بالانتقام والقهر والدونية وينعكس على شخصية الطالب وثقته بنفسه بحيث يواجه كثير من الطلبة صعوبة في بناء صداقات جديدة أو الانخراط في المجتمع المدرسي ويدفع للعزلة الاجتماعية.

المواصلات:

يعد النقل من وإلى المدارس قضية رئيسية، حيث يواجه الطلاب وذويهم تحديات يومية ومتعددة تتعلق بالمواصلات يمكن تحديدها بما يلي:

- قلة وسائل النقل: في بعض المناطق، قد يكون من الصعب توفر وسائل النقل الكافية التي تنقل الطلاب للمدارس، مما يضطر بعضهم للسير لمسافات طويلة، خاصة في ظروف جوية غير مناسبة.
- تكلفة المواصلات: في الحالات التي تتطلب استخدام وسائل نقل خاصة، قد تشكل التكاليف عبئًا ماليًا على الأسر، خصوصًا في العائلات التي لديها أكثر من طفل في المدرسة.

2.4 التحديات الاقتصادية:

لعل أكبر التحديات الاقتصادية في مجال التعليم داخل الأردن تكمن في حالة انشطار البيئات التعليمية بين المدارس الخاصة والحكومية بحيث أصبح التعليم الخاص يعد مؤشر لكون الطالب من طبقة اجتماعية اعلى من طبقة الطالب الملتحق بالتعليم الحكومي، وبذلك تشكل ضغط اجتماعي لمواكبة هذا التحدي وخصوصاً لفئة الطبقة الوسطى بالأردن بفئاتها الثلاث:

- الوسطى الجديدة بما تشمله من أساتذة جامعات والعاملين في الشركات واصحاب المهن المتميزة.
- الوسطى التقليدية وتشمل ملاك أراضي صغار واصحاب المشاريع الصغيرة والمحلات التجارية.
- الوسطى البيروقراطية وتشمل فئة الإدارة الوسطى من القطاع العام والمدني والعسكري.

2.5 التأقلم مع التكنولوجيا:

تشير دراسة البنك الدولي الى أن أكثر من 16٪ من الطلبة في الأردن لا يستطيعون الوصول الى الانترنت وهو ما يعرف بعملية الوصول الشامل، الأمر الذي يشكل حالة من الفجوة الرقمية بحيث يجد بعض الطلاب صعوبة في التأقلم مع التكنولوجيا أو نقص الدعم التقني، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية الجيدة. مؤخراً أعلنت وزارة "الاقتصاد الرقمي" عن إنشاء وحدة لتقليص الفجوة الرقمية وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهي خطوة تعني وجوب انشاء شراكات وخطط تنفيذية مع كل المؤسسات المعنية بالتعليم لتحقيقها. وبذات السياق تبرز القضايا الناشئة نتيجة التكنلوجيا الجديدة من حيث آلية الولوج الى هذا العالم الالكتروني المفتوح فيجد الطلاب أنفسهم معرضين للتشتت بسبب وسائل التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية، فتشكل نمط جديد من المشاكل الأسرية والتربوية يؤكد بأن عملية التأقلم مع التكنلوجيا بحاجة الى عمل مؤسسي أكبر لضمان عدم تحول هذه الفرصة الكبيرة الى عقبة.

2.6 التوجيه المهني والمستقبل:

يشير تقرير التنمية الانسانية العربية الصادر في العام 2019 إلى أن نوعية التعليم في دول الوطن العربي ومنها الأردن لا تؤهل الطلبة للمستقبل، فتبين إن هناك أكثر من 78 ٪ من الشباب لا يمتلكون المهارات للتعامل مع متطلبات العصر، ويرى تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2023 حول مستقبل الوظائف، حدوث تغيير على ما يقارب ربع الوظائف الحالية في السنوات الخمس المقبلة، كل هذه التحولات الكبرى لا يلاحظ صداها في أروقة التعليم الأردني، بالتالي نجد في كثير من الأحيان أن الطالب الأردني ينهي مرحلة الثانوية العامة وهو لم يعي ما مساره للمستقبل. ويمكن رصد عملية ضغوط اختيار التخصص لمرحلة ما بعد المدرسة، حيث يشعر الطلاب بالحيرة والضغط عند اختيار التخصص الجامعي أو المسار المهني، خاصة في ظل توقعات الأهل أو المجتمع، وهي توقعات ورغبات يحكمها تخصصات عمل الماضي.

الباب الثالث: ملامح بيئة التعليم في الأردن

شهد الأردن عملية توسع شاملة في قطاع التعليم حقق خلالها إنجازات كبيرة في معدلات الالتحاق بالمدارس، بالتالي أصبحت معدلات التحاق الطلاب بالتعليم الابتدائي مرتفعة جدًا، وازداد عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الثانوية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في توفير مقاعد كافية ونوعية تعليم عالية في بعض المناطق المكتظة.

3.1 التمويل:

يعد التمويل من أبرز التحديات في النظام التعليمي الأردني، إذ يعتمد الأردن على ميزانية محدودة تسعى لتغطية العديد من الخدمات التعليمية. يضع هذا ضغطًا كبيرًا على الدولة في توفير جودة تعليمية متكاملة، فيما تؤثر هذه القيود على تحسين البنية التحتية، وتطوير المعلمين، وشراء الوسائل التعليمية.

3.2 البنية التحتية:

تعاني بعض المدارس في المناطق الريفية والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية من ضعف ونقص في البنية التحتية الأساسية كقلة عدد الفصول واكتظاظها والمختبرات والمرافق الرياضية. كما ان الاكتظاظ في الفصول الدراسية يزيد من صعوبة تقديم تجربة تعليمية فعالة للطلاب.

3.3 جودة المعلمين وتطويرهم:

تلاحظ الجهود المستمرة في الأردن لتحسين مهارات المعلمين من خلال برامج التدريب، لكن ومع ذلك، يواجه النظام تحديات في توفير برامج تدريبية كافية وتحفيز المعلمين، كما تبرز معضلة التغيرات الكبرى في نمط التعليم نحو التعليم المهني مقابل كادر تعليمي غير مهيئ لهذا التحول.

3.4 التكنولوجيا في التعليم:

تسعى الحكومة الأردنية إلى دمج التكنولوجيا في التعليم، خاصة بعدما شهد العالم تغيرات جذرية في أنظمة التعليم بعد جائحة كورونا التي دفعت نحو تبني التعليم الإلكتروني. إلا أن هناك تفاوتًا في مدى توفر الأجهزة الرقمية والاتصال بالإنترنت بين المناطق، مما يجعل التطبيق الفعلي لتكنولوجيا التعليم تحديًا رئيسياً في معادلة تطور التعليم في المملكة.

3.5 المناهج التعليمية:

يتم العمل على تطوير المناهج التعليمية بما يتلاءم مع متطلبات العصر ويركز على تعزيز التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب. ومع ذلك، لا تزال هناك انتقادات تتعلق بصعوبة بعض المواد ونقص التركيز على المهارات التطبيقية، كما هو موضح بالفصل التالي.

3.6 مشاركة المجتمع والأسرة:

تحظى مشاركة المجتمع والأسرة بدور مهم في تحسين بيئة التعليم، إذ تعمل العديد من المؤسسات على برامج تزيد من وعي الأهالي حول أهمية دعم الطلاب في المنزل وتعزيز التواصل بين المدرسة والأسرة، ولكن لا توجد دراسات مختصة تقدر مدى التغير الجذري الذي حصل على نمط حياة الأسرة الأردنية، والتي يبنى من خلالها خطط الشراكة والدعم بين مؤسسات التعليم والمجتمع والأسرة، فكثير من الخطط لا تزال تبني علاقتها مع الأسرة ضمن انماط عقد الثمانينات التي كان يغلب عليها الأسر الممتدة وروابط اجتماعية بسمات مختلفة.

3.7 الطلاب اللاجئون:

استضافة الأردن لعدد كبير من اللاجئين، خصوصًا من سوريا، أضافت تحديات إضافية للنظام التعليمي، حيث يجب توفير خدمات تعليمية إضافية لهؤلاء الطلاب، مما يزيد من الضغط على المدارس والبنية التحتية التعليمية. ويقدر عدد الطلاب السوريين في المدارس الأردنية بنحو 163 ألفا أي ما نسبته 10٪ من نسبة الطلاب بالمدارس. ولعل أكبر القضايا الناتجة عن اللجوء هي:

- **الاكتظاظ في المدارس:**

تشير الأرقام إلى أن العديد من المدارس الأردنية تشهد اكتظاظًا في أعداد الطلاب، مما دفع الوزارة للتوسع في اعتماد العمل بالمدارس ذات الفترتين التي بلغ عددها 904 مدرسة بنسبة 22.25٪ من اجمالي عدد المدارس التابعة لوزارة التربية التعليم، و138 مدرسة من أصل 161 من اجمالي المدارس التابعة لوكالة الغوث. وهذا يعكس التحديات التي تواجه بعض المناطق في استيعاب العدد الكبير من الطلاب بسبب محدودية الإمكانيات. لذلك، يتم تقسيم اليوم الدراسي إلى فترتين لتوزيع الطلاب بشكل أفضل.

شكل رقم (4): المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم ذات الفترتين والفترة الواحدة

- **تأثير المدارس ذات الفترتين على البنية التحتية:**

المدارس ذات الفترتين لا تؤثر فقط على جداول الدراسة، بل تمتد تأثيراتها إلى البنية التحتية للمدارس. هذه المدارس بحاجة إلى مرافق إضافية كالفصول الدراسية، والمرافق الصحية، والمناطق المخصصة للأنشطة، مما يشكل عبئًا إضافيًا على إدارة المدرسة من حيث الصيانة والموارد المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تقسيم اليوم الدراسي إلى فترتين إلى زيادة الضغط على المعلمين والإدارة المدرسية، مما قد يؤثر على جودة التعليم ويقلل من فعالية الأنشطة التعليمية والإدارية.

3.8 التسرب في التعليم:

بحسب التقرير الإحصائي للعام الدراسي 2022-2023 الصادر عن وزارة التربية والتعليم الأردنية المتعلق بنسب التسرب والإعادة في الصفوف من الأول إلى العاشر. نرصد تسرب 0.64٪ من الذكور، أي ما يعادل 5986 طالبًا. و تسرب 0.49٪ من الإناث، أي ما يعادل 4386 طالبة. بمعنى ان نسبة التسرب الإجمالية تصل إلى 0.57٪، أي ما يعادل 10342 طالبًا وطالبة. ويمكن ملاحظة أن نسبة التسرب بين الذكور أعلى من الإناث، حيث تبلغ 0.64٪ مقابل 0.49٪ لدى الإناث.

إن ارتفاع نسبة التسرب بين الذكور الإناث يعكس تبايناً في التحديات التي يواجهها الطلاب الذكور في الاستمرار في التعليم مقارنة بالإناث، مثل فرص العمل للذكور في قطاع المهن وتقبل النظرة الاجتماعية لسلوك الذكر بهذا الخصوص أكثر من الأنثى، فيما يعد التسرب بشكل عام مؤشر لتراجع الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية، أو عدم القدرة على التكيف مع بيئة التعليم.

الباب الرابع: المناهج في الاردن

المنهاج هو مفهوم شامل يقوم على اختيار وتنظيم للخبرات التعليمية التي تبدو مهمة لتطوير شخصية ومجتمع الطلبة.
يشمل المنهج المعلومات، والقيم، والسلوكيات، والمهارات التي يجب اختيارها جيداً وترتيبها بشكل يتناسب مع احتياجات التطور لكل مرحلة عمرية وتعليمية.
في الأردن تتعاون وزارة التربية والتعليم مع المركز الوطني لتطوير المناهج لتحديث المناهج المدرسية والارتقاء بجودة التعليم، بحسب ما تم الاتفاق عليه، ويؤطر هذا العمل قانون التربية والتعليم الذي يضبط الاطار العام للمناهج، فيما اصدر المركز الوطني للمناهج وثيقة مرجعية تسمى: "الإطار العام للمناهج الأردنية" وهي وثيقة أساسية تعرض القيم والأهداف والنتاجات والمعايير والمبادئ والرؤى التي تحكم عناصر المناهج والكتب المدرسية، وهو إطار عام واسع بحاجة لمختصين لنقل محتواه لصيغة تنفيذية.

هذه المسافة بين الصيغة النظرية للإطار العام للمناهج وحتى تحولها الى لغة كتاب بسيط قابل للهضم بين يدي الطالب تمر من خلال أكثر من جهة فنجد أن الوزارة تركز على وضع السياسات التعليمية العامة، والإشراف على تطبيق المناهج وتوفير بيئة تعليمية ملائمة. كما تشرف الوزارة على تدريب المعلمين وتقييم أدائهم بالتنسيق مع المركز، بالإضافة إلى تنفيذ الامتحانات الوطنية للثانوية العامة، ولكن ما هي الأطر والقوانين التي تحكم الأطراف المسؤولة عن المناهج في الأردن؟
ففي 18 كانون أول 2024 وعند قرب أداء طلبة الثانوية العامة لامتحاناتهم الفصلية النهائية عمم وزير التربية والتعليم الدكتور عزمي محافظة الى مدراء التربية والتعليم بحذف الوحدة الخامسة من مبحث اللغة الانجليزية اضافة الى حذف من صفحة 68 الى 71 وفصل النتاجات الادائية الخاصة بمهارتي التحدث والاستماع لمرحلة الثانوية العامة الصف الحادي عشر. القرار لم يتم توضيح آلية اتخاذه، ولكن تم رصد العديد من الاعتراضات حول زخم المنهاج المذكور، وهو ما يشير الى ضعف في التقدير لدى الجهات التي تبني المناهج ومدى قدرتها على تنفيذ الأطر القانونية التي وضعت لعملها.

4.1 المركز الوطني لتطوير المناهج:

المركز الوطني لتطوير المناهج مؤسسة وطنية مستقلة ماليا وإداريا، ترتبط برئاسة الوزراء ومقرها مدينة عمان. تأسس المركز الوطني في نيسان 2017 استجابة لتوصيات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016 – 2025 بهدف الإصلاح التربوي وتطوير المناهج والكتب المدرسية لمراحل الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والثانوي.

يعمل القسم المعني بالمناهج في المركز بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لتحقيق أهدافه المتمثلة في تطوير المناهج وتحسين الكتب الدراسية وأدلة المعلمين، وإنشاء بنوك أسئلة الامتحانات الوطنية، مع التركيز على مؤشرات الأداء التي تقيس نتاجات تعلم الطلبة في مختلف المراحل وذلك كله يتم وفقا للأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات المعنية. كما يقترح المركز أسس مراجعة وتحديث المناهج والكتب وأدلة المعلمين ويحولها للوزارة لاعتمادها، ويقوم بتجربة المواد المطورة بطرق فنية يتم إنشاؤها وتطويرها في المركز دون تعطيل العملية التعليمية، كما ينظر المركز في الملاحظات الواردة من مديريات التربية والمؤسسات التعليمية حول المواد التعليمية وأدلة المعلمين.

ووفقا للموقع الرسمي للمركز الوطني لتطوير المناهج فإنه من المتوقع أن تكتمل عملية تطوير الكتب المدرسية لجميع المباحث والصفوف في العام الدراسي 2025-2026.

4.2 وزارة التربية والتعليم:

تقوم وزارة التربية والتعليم بالتنسيق المستمر مع المركز الوطني لضمان توافق المناهج المطورة مع السياسة التعليمية الوطنية وتحقيق الأهداف التعليمية وذلك استنادا للمادة الخامسة في فقرتها الأولى من نظام المركز الوطني لتطوير المناهج وتعديلاته لعام 2017.

يوجد اتفاقيات تعاون ما بين المركز الوطني لتطوير المناهج ووزارة التربية والتعليم كما في مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في 22-تشرين الأول-2024 وذلك بهدف تحديد الأدوار والمسؤوليات خلال مراحل طباعة الكتب المدرسية، وبما يسهم في ضمان طباعة الكتب وتوريدها إلى المدارس في موعد مناسب، فهذه المذكرة تعكس أحد أوجه التعاون بين وزارة التربية والتعليم والمركز الوطني لتطوير المناهج.

ونجد كذلك مذكرة تعاون ثانية موقعة بين الطرفين بتاريخ 25-آب-2024 تقضي بتنفيذ مشروع "إنشاء منظومة بنوك أسئلة تدعم تحسين كفاءة وجودة عمليات بناء الاختبارات وتطويرها" والملفت أن المذكرة تضمنت في الأحكام العامة لهذا التفاهم هذا النص: "التزام الجانبين بالمحافظة على سرية المعلومات والمستندات والبيانات كافة، التي تتعلق بهذهِ المُذكرة، ويتم الاطلاع أو الحصول عليها بمناسبة تنفيذ بنودها، ولا يجوز لهما إفشاؤها بأي شكل، ولا يحول إنهاء هذهِ المُذكرة أو عدم تجديدها دون التقيد بذلك تحت طائلة المساءلة القانونية".

ملخص عمل إدارة المناهج والكتب المدرسية في وزارة التربية والتعليم:

تتولى إدارة المناهج والكتب المدرسية في وزارة التربية والتعليم مسؤولية تطوير وتقييم المناهج الوطنية وفقًا لسياسات الوزارة، حيث تقوم بتقييم المناهج الحالية لتحديد نقاط القوة والضعف ووضع الأهداف التعليمية لكل مرحلة دراسية.

كما تتكفل بطباعة الكتب المدرسية وتوزيعها بالتنسيق مع المركز الوطني لتطوير المناهج، مع التركيز على الجوانب الفنية للطباعة مثل وضوح النصوص وجودة الألوان، بينما يبقى المحتوى التعليمي من اختصاص المركز. وتشرف الإدارة أيضًا على تدريب المعلمين على المناهج الجديدة والتحديثات التي تطرأ عليها، بالتعاون مع إدارة التدريب والإشراف التربوي لضمان تطبيق المناهج بفعالية في المدارس. وتنسق الإدارة مع المركز الوطني لتطوير المناهج من أجل ضمان توافق سياسات التعليم مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025. بعد الانتهاء من تطوير المناهج، يتم رفعها إلى مجلس التربية والتعليم لاعتمادها وتطبيقها، مما يجعل الإدارة حلقة وصل بين المركز الوطني لتطوير المحتوى والمجلس المسؤول عن إقراره.

4.3 التداخل القانوني بين وزارة التربية والتعليم والمركز الوطني لتطوير المناهج:

يتضح أن هناك عدة نقاط تداخل قانونية بين إدارة المناهج في وزارة التربية والتعليم والمركز الوطني لتطوير المناهج، تشمل تطوير وتقييم المناهج، حيث يشارك المركز الوطني في إعداد المناهج وفق رؤية تطويرية شاملة، بينما تتولى إدارة المناهج متابعة تنفيذ هذه المناهج والتدريب عليها في المدارس. كذلك، يظهر التداخل في تقييم الأداء والاختبارات، إذ يتعاون المركز مع الوزارة لتطوير استراتيجيات التقييم، مما يتطلب تنسيقًا قانونيًا يضمن وضوح المسؤوليات بين الطرفين.

في أكتوبر 2024 تم توقيع مذكرة تفاهم تتعلق بعملية الطباعة والجوانب الفنية، لكنها لم تشمل الترتيبات المتعلقة بالمحتوى التعليمي، أو أساليب التقييم، أو الإشراف على التدريب.

ولتجنب أي تضارب في الصلاحيات، يوصى بوجود أطر قانونية إضافية تغطي جميع جوانب تطوير وتقييم وتنفيذ المناهج، مع التركيز على مجالات مثل المحتوى، والتقييم، والتدريب لضمان توزيع واضح وفعال للأدوار بين الوزارة والمركز، فيما برز بالسنوات الأخيرة تكرار انفجار قضايا تتعلق بالمناهج وتطويرها وصلت في حالات الى التحشيد الشعبي بحرق المناهج ورصدت حملات على مواقع التواصل الاجتماعي تدعو لمقاطعة المناهج الجديدة، وبمتابعة ملفات الأزمة في كل مرة نجد أن جوهر القضية متشابك يشمل اشتباك قانوني كما أوضحناه في حالة المركز الوطني لتطوير المناهج وإدارة تطوير المناهج في الوزارة. ولكن يبرز مركز الخلاف الأخطر عند تحليل الخطاب المستخدم في الحملات الاعلامية عند صعود أزمات المناهج المتكررة بحيث يمكن ملاحظة صراع لقوى تقليدية مهيمنة بغطاء ايدولوجي، وهو باب يستحق التوسع في البحث.

الباب الخامس: التعليم المهني في الأردن

شهدت السنوات القليلة الماضية نقاشات كبيرة وصفت التعليم المهني في الأردن بطوق النجاة الحقيقي للخروج من أزمة قطاع التعليم الأردني. وانعكس ذلك بمجموعة قرارات طالبت بدمج مؤسسة التدريب المهني بوزارة التربية والتعليم. في توجه يهدف إلى إعداد القوى العاملة بشكل أفضل للتحديات المهنية وتخفيف البطالة في القطاعات التقليدية، مما يجعل من الممكن تقليل التداخل بين مهام مؤسسات التعليم العالي والتدريب المهني. ومن ضمن الخطوات الأخرى؛ اقتراح إلغاء وزارة العمل وتوزيع مهامها على الوزارات المختلفة، حيث بحيث يتم توجيه المهام المرتبطة بسوق العمل إلى وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

5.1 الواقع الحالي للتعليم المهني في الاردن :

يبلغ عدد طلاب التدريب المهني في المملكة ما يقارب 18 ألف طالب، في مطلع عام 2024 عقدت وزارة التربية والتعليم الأردنية اتفاقية مع شركة بيرسون التي يطبق نظامها BTEC في 70 دولة، البرنامج التعليمي التطبيقي المتميز (Pearson International BTEC) ويلبي هذا البرنامج في التعليم المهني المهارات المطلوبة لمهن القرن الـ21، وفي نهاية العام 2024 اكملت وزارة التربية وبيرسون بنود خطة دمج مناهج BTEC في نظام التعليم الأردني. وتضمنت الاتفاقية تطبيق 6 تخصصات مستحدثة بدءا من العام الدراسي 2024 يتبعها 4 تخصصات أخرى في العام الدراسي المقبل، إضافة إلى عملية تحليل الواقع وإعداد المناهج وتدريب الكوادر البشرية. فيما أعلنت الوزارة عن الانتهاء من أنشاء ست مدارس مهنية، كما يرصد وجود منحة إماراتية لبناء وتجهيز خمس مدارس مهنية. ومن بين المواد التي تصدرت مجالات التحاق الطلبة: الزراعة، والأعمال، والعناية بالشعر والجمال، والهندسة، وتكنولوجيا المعلومات، والضيافة.

ويمكن ملاحظة ارتفاع عام في نسب الالتحاق بفئة التعليم المهني، حيث بلغت 13٪ في العام الدراسي 2022/2021، مقارنة بـ 10.5٪ في 2020/2019، مما يعكس اهتماماً متزايداً بهذا النوع من التعليم. ومع ذلك، يبقى هناك تحدٍ يتمثل في قلة المنشآت التعليمية المخصصة لهذا المجال، ويمكن تحسين هذا الوضع بشكل كبير من خلال زيادة الاستثمار الحكومي في قطاع التعليم المهني الذي يحتل الترتيب السادس على قائمة الأهداف الاستراتيجية المعلنة للوزارة حتى عام 2027، والتي تنتهي بطموح متواضع في اعداد الطلبة المستهدفين مقارنة مع حجم المشكلة النوعية في التعليم التي يعاني منها الأردن، ولتعجيل ومضاعفة الانجاز في هذا المسار يمكن الاستفادة من البنى التحتية التي تمتلكها مؤسسة التدريب المهني والتي تدير 36 معهدًا تدريبيًا موزعة في جميع أنحاء الأردن، تقدم خدماتها للذكور والإناث. اذ تحتوي هذه المراكز على 348 مشغلًا تدريبيًا مجهزًا لاستيعاب ما يقارب 10,000 متدرب في الدفعة الواحدة حيث بلغ عدد الطلاب الخريجين من المؤسسة أكثر من 420 ألف خريج منذ إنشائها، بنسبة إناث تُقدر بـ 32٪. واليوم تقدم المؤسسة برامج تدريبية في 120 تخصصًا معتمدًا ضمن عائلات مهنية معترف بها رسميًا.

كل ما سبق من أرقام يشير بوضوح الى أننا امام فرصة لتوحيد الجهود بين مؤسسة التدريب المهني وقطاع المدارس المهنية في وزارة التربية والتعليم ضمن خطة موحدة.

5.2 ما هي إمكانية دمج مؤسسة التدريب المهني مع وزارة التربية والتعليم؟

في جلسة مجلس الوزراء الأردني بتاريخ 5-أيار-2024 قرر مجلس الوزراء، الموافقة على مقترح دمج وزارتي التربية والتعليم العالي وإنشاء وزارة جديدة وإلغاء التدريب المهني. حيث حملت الوزارة الجديدة اسم "وزارة التربية وتنمية الموارد البشرية: وتكون هذه الوزارة مسؤولة عن التعليم بمراحله المختلفة وهي:
مرحلة التعليم التأسيس والتعليم العام، والتعليم والتدريب المهني والتعليم العالي. واعتبر ت هذه الوزارة الجديدة المخرج القانوني لدمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، بالإضافة إلى توفير الحل لعملية إلغاء مؤسسة التدريب المهني بحيث يتم نقل وظائفها ومهامها للوزارة المستحدثة.

ويتضمن النموذج المقترح للوزارة الجديدة خمس وحدات تنظيمية تغطي جميع مراحل التعليم كما يلي:

أولا: الأمانة العامة للتعليم الأساسي والتي تغطي مراحل الطفولة المبكرة وتتضمن الحضانة والروضة والصفوف الاول وحتى الثالث ابتدائي.

ثانيا: الأمانة العامة للتعليم العام، وتغطي الصفوف من الرابع وحتى الثاني عشر وتتولى مهام تطوير السياسات والمؤشرات المتخصصة بمرحلة التعليم العام ومراقبة وتحسين الأداء.

ثالثا: الأمانة العامة للتعليم والتدريب المهني وتغطي الصفوف العاشر وحتى الثاني عشر وتتولى مهام تطوير السياسات والمؤشرات المتخصصة.

رابعا: الأمانة العامة للتعليم العالي، وتتولى مهام تطوير السياسات والمؤشرات المتخصصة بمرحلة التعليم العالي.

خامسا: الأمانة العامة للتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء.

وبحسب المتابعات والرصد لم يتم انفاذ القرار حتى تاريخ عمل هذه الدراسة.

الخاتمة والتوصيات

تظهر هذه الدراسة أن نظام التعليم في الأردن يواجه مجموعة من التحديات المتعددة التي تتطلب استجابة شاملة ومتكاملة. على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين جودة التعليم، إلا أن ضعف الأداء الأكاديمي في بعض الأحيان، ونقص الكوادر المؤهلة، وقلة الإمكانيات التعليمية، وتراجع البيئة التعليمية واكتظاظ الغرف الصفية وفشل الخطط الموضوعة وعدم وجود أسس تقييم واضحة لآلية تنفيذ الأهداف وقصور التوجيه المهني لا تزال تمثل عقبات رئيسية وفيما يلي بعض التوصيات المقترحة:

1. زيادة التمويل الحكومي النوعي لقطاع التعليم:

وذلك بزيادة مخصصات الدعم النوعي المدروس والمشروط بخطط انجاز واضحة في قطاع التعليم وذلك لتطوير جودة التعليم وتعزيز البحث العلمي وتحسين البنية التحتية التعليمية في الأردن. وفي ذات السياق، تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع البحثية والتعليمية من خلال حوافز ضريبية وجلب مصادر تمويل أجنبية لدعم قطاع التعليم. حيث بلغت مخصصات قطاع التعليم من الموازنة العامة لعام 2024 ما مقداره 1,108,540,000 دينار أردني. وتعتبر هذه المخصصات قليلة مقارنة بمخصصات الدول الشبيهة للأردن.

2. تدريب نوعي لأعضاء هيئة التدريس:

تقديم برامج تدريب مستمرة لتنمية مهارات واساليب أعضاء الهيئات التدريسية في المدارس والجامعات خصوصا في أساليب التدريس الحديثة واستخدام التكنولوجيا في التعليم. حيث أظهرت دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أن الدول التي تستثمر في تدريب المعلمين، مثل فنلندا، تحقق نتائج أكاديمية أفضل. فما يقارب 90٪ من المعلمين في فنلندا يتلقون تدريبًا مستمرًا، مما يساهم في تحسين الأداء التعليمي.

3 . ايجاد خطة تقييم واضحة لتقييم مدى فاعلية عملية تطوير المناهج الدراسية:

فيتوجب وضع معايير قياس واضحة لتقييم أثر العمل بالمناهج المستحدثة ومدى فاعليتها بتحقيق الأهداف المرجوة منها.

4. مضاعفة الجهود المتعلقة بتشجيع التعليم المهني:

يشمل ذلك برامج توعية على مستوى وطني لرفع قيمة التعليم الوطني بالمجتمع، وبذلك نساهم بتعريف الطلبة بالخيارات التعليمية المتنوعة الموجودة وفرص مهن المستقبل الحقيقية التي يقدمها سوق العمل مقارنة بمخرجات التعليم الأكاديمي. ففي ظل التحولات السريعة التي تشهدها الصناعات والأسواق، أصبح من الضروري جدا أن تتماشى المناهج التعليمية مع المهارات المطلوبة. فعندما تُحدث المناهج لتعكس احتياجات سوق العمل، يمكن للطلاب اكتساب المهارات العملية والمعرفة اللازمة للتوظيف في مجالاتهم المختارة وهذا ايضا يقلل من نسب البطالة التي يعاني منها الاردن.

5. تقييم الأداء والاعتماد الدوري:

اعتماد نظام تقييم شامل ودوري ويجب أن يكون من قبل السلطات والإدارات المعنية ويكون هذا التقييم للطلاب وللمعلمين ولمدراء المدارس. ويركز هذا التقييم على مهارات الطلاب وتقدمهم الأكاديمي ومتابعة أداء المدارس وتقديم توصيات لتحسين الجودة، مما يعزز الشفافية والمساءلة في النظام التعليمي.

يساعد نظام التقييم في رصد تقدم الطلاب الأكاديمي، اذ يتيح للمعلمين فهم نقاط القوة والضعف لدى طلابهم، وبالتالي توجيه التعليم بشكل أفضل. ويتيح النظام للمؤسسات التعليمية التعرف على المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتقديم توصيات فعالة لتطوير الأداء. فسوف يؤدي اعتماد نظام تقييم دوري شامل إلى تحسين نتائج التعليم وضمان تحقيق الأهداف التعليمية بشكل أفضل.

6. تدريب المعلمين على طرق ومناهج البحث العلمي وجعل مادة البحث العلمي مادة أساسية مقررة ضمن المنهاج المدرسي لكل المراحل.

7. تعزيز العمل بمخرجات الاعتماد الأكاديمي:

تواجه بعض الجامعات في الأردن تحديات كبيرة تتعلق بغياب أو قصور في عملية الاعتماد الأكاديمي لبرامجها التعليمية، وفي ظل التوسع الذي شهدته المملكة في ترخيص الجامعات يمكن القول اليوم إن نظام الاعتماد وضمان الجودة في الأردن يعاني من ضعف في التنفيذ، فالفجوة كبيرة بين الجامعات الأردنية المختلفة. وفي ذات السياق دخلت جامعات أردنية في سباق محموم للحصول على الاعتمادية الدولية ضمن معايير شكلية لا تراعي مضمون الغاية التي تسعى هذه البرامج لتحقيقها، فبات التركيز على تحقيق معايير شكلية على حساب الجودة في سباق التصنيفات.

8. وضع فلسفة تعليمية واضحة للدولة:

تخلص لفرض مسارات مهنية وأكاديمية معلومة وفق مراجعات مستمرة لمهن المستقبل، بحيث تنتهي رحلة الطلاب الدراسية في المدرسة ضمن إطار معلوم تحت مظلة رؤية الدولة سواء كانت صناعية أو زراعية أو سياحية. هذه الفلسفة التعليمية ستتبنى رؤية الدولة الشاملة لبرامجها ومبادراتها للمستقبل لإجابة سؤال ما هو الطالب الذي نريده بعد انهاء الثانوية العامة، فلا يتفاجأ الطالب برغباته لحظة تعبئة نموذج القبول الموحد.

9. الشراكة مع وزارة الاقتصاد الرقمي ووضع خطة شاملة لعملية جسر الفجوة الرقمية.

10. رفع دور المرشد التربوي خصوصاً في قضايا التنمر والتحولات التكنولوجية الجديدة وآلية تأقلم الطلبة وتكيّف الأهالي معها.

11. الشراكة مع وزارتي الشباب والثقافة:

لوضع خطط تنفيذية واسعة تدعم رفع وعي الطالب وتساهم في تطوير المزيد من الأنشطة اللامنهجية ضمن خطة تخلص لاكتشاف المواهب الرياضية، والفنية، وتنميتها وتبنيها مبكراً.

12. تفعيل انماط غذائية صحية:

لعدم ترك الخيار للمقصف المدرسي وللطلبة للحصول على وجباتهم اليومية وهو ما شكل نمط غذائي يعتمد على الوجبات السريعة أو غير المغذية داخل مؤسسات التعليم الأردني حيث يواجه الطلاب تحديات تتعلق بالتغذية السليمة، وأثر ذلك بشكل مباشر على تركيزهم وصحتهم العامة.

13. إعادة صياغة فلسفة وزارة التربية وإبراز الهوية الوطنية حيث تغيب الإشارة لمفهوم الدولة الوطنية على حساب مسميات مختلفة.

14. عمل دراسات نوعية تُقيم مدى انعكاس الأيدلوجية على كوادر الوزارة.

المراجع

1. https://moe.gov.jo/sites/default/files/tqryr_lmtb_wltqyym_lsnwy_2.pdf
2. وفقا لموقع دائرة الموازنة العامة للسنة المالية 2024.
3. صحيفة published in 3,October, 2022, Enterprise, World Bank report puts focus on Egypt's public education system
4. التقرير بعنوان "Teachers Matter: Attracting, Developing and Retaining Effective Teachers" ، على موقع OCED ، 2005.
5. https://www.heac.org.jo/Default/Ar
6. https://www.springer.com/gp?srsltid=AfmBOoqX4v69TA3fXW9dbNY69MP3xxoQH3gbyuuVYJXJ4Lex2W9nnDgg
7. https://articles.unesco.org/sites/default/files/medias/fichiers/2024/06/Compendium%20Jordan%20AR_2023_FINAL.pdf
8. https://moe.gov.jo/sites/default/files/documents/tqryr_lmtb_wltqyym_lsnwy_2.pdf
9. موقع المركز الوطني لتطوير المناهج: نبذة عن المركز - المركز الوطني لتطوير المناهج .
10. موقع وزارة التربية والتعليم: وزير التربية والتعليم | وزارة التربية والتعليم.
11. مقال حول مذكرة التفاهم بين وزارة التربية والتعليم والمركز الوطني لتطوير المناهج: وزارة التربية والتعليم والمركز الوطني لتطوير المناهج.
12. موقع أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين : أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين | عن أكاديمية الملكة رانيا.
13. نظام المركز الوطني لتطوير المناهج وتعديلاته لسنة 2017.
14. تقرير الاختبارات القياسية الدولية للطلبة PISA 2024.
15. تقرير اليونيسف "تعليم نوعي وشامل لكل طفل"
16. https://spark.ngo/the-skills-training-and-education-programme-supporting-youth-to-have-economic-impact-in-lebanon-and-jordan/
17. https://amcham.jo/amcham-jordan-university-internship-forum-2021/
18. جريدة الغد، وزارة التربية والتعليم والمركز الوطني لتطوير المناهج يوقعان مذكرة تفاهم، 23 – تشرين الاول-2024.